مذبحة القضاء

صورة تجمع بين الرئيس جمال عبد الناصر

على يسار ناصر. ومجموعة من قضاة مصر، ويظهر فيها القاضي عبد الرازق السنهوري

.الأول من يسار الصورة هو المستشار محمد أبو نصير، وزير العدل السابق

مذبحة القضاة، وقعت في مصر، 31 أغسطس 1969، في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، عُزل فيها 200 قاضي بتهمة العداء لنظام ثورة 23 يوليو 1952. كان عام 1969 عاماً فاصلاً في تاريخ القضاء المصري، ويلقبه القضاة بعام "المذبحة"، حيث تردد بعد نكسة يونيو 1967 أن السلطة ممثلة في الرئيس جمال عبدالناصر سعت إلى تشكيل تنظيم سري بين القضاة، وعملت على تحويلهم إلى أعضاء بالاتحاد الاشتراكي وإخضاعهم لهيمنتها، ما أدى إلى غضب بين القضاة نقلوه إلى وزير العدل في ذلك الوقت عصام الدين حسونة، والذي نقل بدوره رأيهم إلى عبد الناصر، وتردد وقتها أن الرئيس كان يثق تماماً في أعضاء التنظيم السري من القضاة وأن هؤلاء أوهموه أن القضاة يحترقون شوقاً للانخراط في النضال السياسي من خلال الانضمام للاتحاد الاشتراكي" ما عدا قلة في مجلس إدارة نادي القضاة، تتحدث عن تقاليد بالية، وعن استقلال القضاء، والبعد عن العمل السياسي"، ونقل هؤلاء إلى عبد الناصر أيضاً أنهم "عزموا على تحرير النادي من بقايا الرجعية، خلال الانتخابات التي كان قد تحدد لإجرائها يوم 28 مارس 1968"، ودفعوا بمرشحين لهم مدعومين من الحكم، وجرى تغيير وزير العدل وتعيين محمد أبو نصير أحد أبرز قادة هذا التنظيم وزيراً للعدل بدلاً من عصام الدين حسونة، وفي ذلك الوقت كان المستشار ممتاز نصار رئيساً لنادي

القضاة، بعد أن انتخب عضوا بمجلس إدارة النادى منذ عام 1947 ثم سكرتيراً للنادى فى نفس العام واستمر حتى عام 1962 حيث تم انتخابه رئيساً لنادى القضاء حتى مذبحة القضاة عام 1969 .

وتبنى المستشار نصار موقف الدفاع بقوة عن العدالة والقضاء واستقلاله فى مواجهة السلطة التي سعت إلى تصفية القضاة المناوئين لها وإبعادهم عن النادي والسلك القضائي .

خلفية

المستشار يحيى الرفاعي .

القضاء هو أحد الأعمدة الرئيسية لقيام الدولة واستمرارها وقوتها ، وهو أيضا قبلة الشعوب لتحقيق العدالة من جور السلطة وتجاوزات السلطان، فالقضاء هو من يمكنه أن يجبر الحكام والمحكومين على الالتزام بالشرعية والخضوع للقانون العام الذى ارتضته الدولة لنفسها ، وتاريخ القضاء فى مصر تحديدا قديم قدم الحضارة الفرعونية، وقد مر بمصر العديد من الأنظمة القضائية فى ظل توالى حكم الدول والامبراطوريات عليها ، حتى استقر النظام القضائى الإسلامى منذ الفتح العربى لها . وطوال الوقت كانت هناك محاولات من الحكام لتطويع القضاء وإخضاع رجاله تارة بالترغيب ومرات بالترهيب، لكن الأزمة الحالية التى تدور رحاها بين الرئيس محمد مرسى وجماعة الإخوان المسلمين من جانب والقضاة بهيئاتهم المختلفة من جانب آخر، تختلف فى أنها أزمة بين كافة سلطات الدولة، حيث السلطة القضائية فى مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية اللتين يمسك بقبضتهما حاليا الرئيس مرسى مدعوما من جماعة الإخوان وحلفائها فى التيار السلفى، أما فى السابق فكانت الأزمات بين القضاة من ناحية، ورأس الدولة وممثل السلطة التنفيذية فى العهود المختلفة "عبد الناصر والسادات ومبارك" .[1]

كان من بين انجازات الحقبة الليبرالية في مصر قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952، ضمان استقلال السلطة القضائية واحترام أحكامها، وعدم تدخل الدولة في شئون القضاء والقضاة، وعاش قضاة مصر أزهي عصور الاستقلال خلال حكومات الوفد، في إطار قانون استقلال القضاء الصادر عام 1943 في عهد حكومة مصطفي باشا النحاس. [2]

وفي أعقاب ثورة 23 يوليو، وتأميم الحياة السياسية والديمقراطية في مصر، شهدت العلاقة بين ضباط الجيش والقضاة صدامات حادة وعديدة، نظراً لرغبة حركة الجيش في فرض هيمنتها والاستئثار بجميع السلطات، لذلك كان طبيعياً أن ينتهي الأمر بصدام مروع بين الطرفين وهو ما عرف تاريخياً في أغسطس 1969 باسم "مذبحة القضاء"، والتي قام خلالها الرئيس عبدالناصر بالتخلص من أكثر من مائتين من قضاة مصر بعزلهم بالمخالفة للقانون، نتيجة لتقارير كاذبة من أعضاء التنظيم الطليعي تتهم القضاة بالعداء لنظام 23 يوليو.

وشهدت هذه الفترة الكئيبة علي قضاة مصر، تطاولاً علي أحكام القضاة عبر صفحات الجرائد، وخضع عشرات القضاة لعمليات تجسس من قبل الأجهزة الأمنية.

اندلعت أزمة بين السلطة وعبد الرزاق السنهوري أحد أعلام الفقه والقانون فى الوطن العربى والذى تأثر بفكر ثورة 1919 وكان وكيلاً للنائب العام عام 1920 ثم سافر لفرنسا للحصول على الدكتوراه وعاد 1926 ليعمل مدرساً للقانون المدنى بالكلية ثم انتخب عميداً لها عام 1936، وقد نادى بوضع قانون مدنى جديد واستجابت له الحكومة وشغل منصب وزير المعارف 4 مرات وعين رئيساً لمجلس الدولة من عام 1949 حتى 1954 وعرف عنه تأييده لثورة يوليو.

وتسبب الخلاف بين "السنهورى" و"عبدالناصر" الذى تصاعد بسبب ما قيل أنه رغبة من السنهورى فى وجود سلطة قضائية حقيقية تكون حكما بين الدولة والشعب فى حل مجلس الدولة وتصفية السلطة لرجال القضاء العاملين بمجلس الدولة ثم إصدار عبدالناصر قانون جديد ينظمه، حتى أن السنهورى وهو رئيس الهيئة القضائية اللصيقة بعمل الإدارة والمراقبة لأعمالها، وفى ظل رئاسته لمجلس الدولة ألغى العديد من القرارات الحكومية الصادرة من عبد الناصر نفسه، ما وضع رجل القانون فى مواجهة رجل السياسة لينجح الأخير فى حسم الصراع لصالحه بإخراج السنهورى من الساحة القضائية.

الأحداث

المستشار عصام الدين حسونة، وزير العدل السابق

الأحداث الواردة في المقال مأخوذة عن لقاء أجرته جريدة الوفد مع المستشار يحيي الرفاعي، رئيس شرف نادي القضاة مدي الحياة، وهو أحد الذين عُزلوا خلال مذبحة القضاة، حيث كان سكرتير عام نادي القضاة، ونجح بقائمته بالكامل في انتخابات النادي في مواجهة قائمة التنظيم الطليعي.

نُفذت المذبحة في 31 أغسطس 1969 وتم خلالها عزل رئيس محكمة النقض، وأكثر من نصف مستشاريها وناهز عدد القضاة المعزولين حوالي مائتي قاضٍ من القضاة الممنوعين بحصانة عدم القابلية للعزل بغير الطريق التأديبي طبقاً للقانون، أما أسبابها، وإذا شئنا الدقة، فقد كان وراءها سبب غير مباشر وهو هزيمة يونيو 1967 وما تبعها من آثار نفسية وعصبية علي القيادة السياسية، وعلي من كانوا علي صلة بها من أعضاء التنظيم السري الطليعي في الاتحاد الاشتراكي، وللأسف الشديد فقد كان بعض رجال القضاء ومجلس الدولة منخرطين في هذا التنظيم كما تبين لنا فيما بعد، وكانوا معدودين علي أصابع اليدين وكان بعضهم يكتب التقارير السرية عن زملائه إلي القيادة السياسية يومياً بما كان يدور من أحاديث في نادي القضاة، ومجالس القضاة الخاصة، حيث كانت هذه مهمة أعضاء ذلك التنظيم وبهذا الأسلوب بدأوا في إثارة غضب الرئيس جمال عبدالناص بصورة منصاعدة ضد القضاة. وفي الوقت ذاته، كان الرئيس عبدالناص يلح علي المستشار عصام الدين حسونة وزير العدل في أن يشكل تنظيماً سرياً من القضاة! وكان الوزير غير مقتنع بهذه الطريقة لتعارضها مع أخلاق القضاة، فكلف عبدالناص وزير الداخلية شعراوي

جمعة بتشكيل جماعة قيادية لهذا التنظيم، فشكلها من عدد من رجال القضاء ومجلس الدولة، وإدارة قضايا الحكومة، والنيابة الإدارية، واسماهم هيئات قضائية، وهي واقعة حدثت لأول مرة في تاريخ القضاء المصري منذ نشأته وحتي هذه الكارثة التي أطلق عليها مذبحة القضاء.

بعد تعيين المستشار محمد أبو نصير وزيراً للعدل، قام بتشكيل تنظيم سري من القضاة!! وكانت نواة هذا التنظيم وجود قضاة أشقاء بعض الوزراء آنذاك، وأخذت هذه الجماعة تعقد جلسات دورية برئاسة الوزير محمد أبو نصير الذي بذل جهداً كبيراً في سبيل تكوين تنظيم طليعي داخل القضاء، واستعان بتكوينه ببعض الذين خضعوا لنفوذه ونفوذ عملاؤه، وهنا تزايدت التقارير اليومية علي مكتب الرئيس عبدالناص. وناقش الوزير مع اللجنة العليا هذا التنظيم، وطالب الجواسيس في توصياتهم بإعادة تشكيل هيئات القضاء، ودمجها في النيابات الإدارية وإدارة قضايا الحكومة، وإجراء النقلات بين القضاة إلي هاتين الجهتين، وإلي غير ذلك من المقترحات الهدامة والمبالغات الجسيمة في حق الشرفاء من رجال القضاء.

ظل الجواسيس يكتبون التقارير ضد رجال القضاء الشرفاء إلي أن قام الرئيس «عبد الناص» بتكليف د. جمال العطيفي بصياغة مجموعة قرارات جمهورية لتنفيذ المذبحة، وبدأت العجلة تدور، حيث تم تشكيل لجنة في رئاسة الجمهورية لتحديد الأسماء الواجب فصلها، والأسماء التي سيكتفي بنقلها إلي جهات حكومية أخري. وأعهدت اللجنة تلك الكشوف من واقع تقارير التجسس التي كانت تفيض بالحقد علي القضاة والشرفاء، ولا تنسب لهم أكثر من أنهم أعضاء الثورة المضادة الذين يقذفون في حق الرئيس عبدالناص في جلساتهم اليومية بنادي القضاة. فصدرت قرارات المذبحة من «عبد الناص» باعتبارها قرارات جمهورية، وتضمنت حل مجلس إدارة نادي القضاة، وتعيين مجلس آخر لإدارته من بين شاغلي المناصب القضائية بحكم وظائفهم.

التبعات

هذه المذبحة انهت الحرية الاجتماعية للنادي وقاطعه الأعضاء بعد أن أصبح مقراً للجواسيس، ولكل من خان الأمانة تقرباً للسلطات، وظلت الأوضاع بهذه الصورة، وبالطبع انعكست علي بعض الأحكام القضائية بما أثمرته من افتقاد للأمن والأمان بين الأوساط القضائية إلي أن توفي الرئيس جمال عبدالناص. وأريد أن أذكر واقعة تحضرني، وهي أن زميلاً لنا في القضاء وهو من عائلة «أبو شقة» كان متزوجاً من سيدة ألمانية وحين فصل في مذبحة القضاء ثارت هذه السيدة عليه ولم تصدقه، وقالت له: انت خدعتني وأنت لست قاضياً فالقاضي لا يعزل في أي دولة،

وأنت كذبت علىّ ! ! لولا أنها عرفت الحقيقة فيما بعد من الصحف الأجنبية لكانت كارثة بالنسبة له، فالمواقف التي شاهت ذلك كانت متعددة ومؤلمة لأصحابها .

في عهد السادات

بما أن هذه الكارثة المسماة بمذبحة القضاء كانت أمراً جسيماً اهتزت له مصر من أقصاها إلي أقصاها، فقام الرئيس السادات حين تولي الحكم بإصدار قرار بإعادة بعض المعزولين إلي محكمة النقض في الدعوي التي اقمنها فور صدور المذبحة بانعدام هذه القرارات قانونياً، ثم أصدر الرئيس السادات قانوناً بإعادة القضاة المعزولين الباقين الذين لم يتجاوزوا سن التقاعد، وتمت إحالة اثنين من الجواسيس إلي المحكمة التأديبية، وانتهت بعزلهما ولهذا السبب رفع السادات شعار العفو عن الباقين فتوقف نظام التأديب عن محاكمتهم لأن المحاكمة بنص القانون تتوقف بناء علي طلب من الوزير برفع الدعوي التأديبية.

اتهامات للقضاة

الاستنجاد بالسفارات الأجنبية

وقت المذبحة، قيل أن المستشار يحيى الرفاعي قام مع المستشار ممتاز نصر قاما بتوزيع بيان إلي السفارات الأجنبية. ويرد المستشار الرفاعي على هذا الأمر بأنه مجرد اتهام ساخر وساذج وجرت العادة خاصة في تلك الفترة علي إلصاق مثل هذه التهم بكل الشرفاء الذين لهم آراء مخالفة للسلطة وذلك لمحاولة النيل من سمعتهم وشرفهم فضلاً علي أنه اتهام واضح التلفيق، والمبالغة فيه.. لأنه ببساطة شديدة جداً ومن غير المعقول ولا المقبول أن يتردد رئيس نادي القضاة في مصر وسكرتيره العام علي السفارات ليوزعا بياناً للقضاة.. ولكن ما حدث بالضبط أن النادي قام بطبع ثلاثة آلاف نسخة من ذلك البيان ولم تكن كافية فتلقي النادي طلبات كثيرة جداً من المواطنين والنقابات والهيئات بطلب نسخ أخري من بيان القضاة، وكان النادي يعتذر لنفاد الكمية المطبوعة، وأخيراً اضطر لطبع عشرة آلاف نسخة أخري لتلبية طلبات الأعضاء وغيرهم من أساتذة الجامعات وأمثالهم ممن يهتمون بما حدث بقضاء مصر الشامخ من الذين أرادوا أن تحولوه إلي قضاء تابع لسلطاتهم وأهوائهم ! !

تهمة معاداة النظام

في عهد عبد الناص، كان ينم التجسس على وزير العدل المستشار عصام الدين حسونة ورئيس محكمة النقض المستشار عادل يونس وبعض المستشارين أمثال ممتاز نصار وعلي عبدالرحيم، والمستشار الرفاعي واتهامهم بمعاداة النظام، ويرد الرفاعي على هذا:

- للأسف الشديد كان ينم ذلك التجسس من بعض المستشارين الجواسيس الذين كانوا يكتبون التقارير والوشايات الكاذبة، ولذلك قام «عبدالناص» بتشكيل لجنة برئاسة «السادات» لكتابة كشف بأسماء بعض رجال القضاء بناء علي هذه التقارير المكتوبة وقامت اللجنة بالتوصية بإحالة مائتين من خيرة رجال القضاء إلي المعاش، وكان منهم جميع أعضاء مجلس إدارة نادي القضاة في ذلك الوقت. وكان نص القرار الذي أصدره عبدالناص هو عزل جميع رجال القضاء في مصر ثم إعادة تعيينهم بعد استبعاد 200 منهم احيلوا للمعاش، وآخرون نقلوا لوظائف مدنية بوزارات الحكومة ومصالحها المختلفة!

عدم القيام بدورهم

علي صبري

على صفحات جريدة الجمهورية، اتهم علي صبري القضاة بعدم تمكنهم من القيام بدورهم الأساسي المهم في المجتمع الاشتراكي، ويرد المستشار الرفاعي:

- في الحقيقة أن علي صبري كان يكتب في جريدة الجمهورية سلسلة مقالات يومية اختفى منها القضاء بثمانية مقالات كلها تهجم علي القضاء والقضاة، وهاجم فيها أحكام البراءة لعدم كفاية الأدلة، وهاجم فيها أيضاً كبار رجال القضاء، وأعضاء محاكم الجنايات والنقض، بدعوي أنهم طبقة خاصة تحكم بالبراءة للشك في الدليل أو لبطلان الدليل، وتعرض لهذه الأحكام بالنقد والتجريح، لأن هذه الأحكام كانت في نظره خطأ جسيماً . . وقد أسهمت هذه المقالات في إشعال الفتنة، وغضب القضاة وإثارة الطوائف في وقت كانت مصر فيه أحوج ما تكون إلي التوحد

والديمقراطية الحقيقية حتي تستطيع أن ترغم إسرائيل علي الجلاء من سيناء، وأخذت هذه المقالات تنادي بوجوب خضوع القضاء لتشكيلات الاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الوحيد في مصر في ذلك الوقت.

مذبحة القضاة - المعرفة

مذبحة القضاة الثانية

المستشار أحمد رفعت خفاجي،

الذي ترأس المحكمة التأديبية للقضاة المطالبين بالاصلاح، بسطويسي ومكي.

مجزرة القضاة الثانية، حدثت في أبريل 2006، هي أحداث محاكمة مجموعة من القضاة الإصلاحيين المصريين طالبوا باستقلال القضاء، فتم إحالتهم للمحاكمة ومنهم المستشارين هشام البسطويسي ومحمود مكي نائبي رئيس محكمة النقض المصرية. [1]

خلفية

المستشار هشام البسطويسي.

محمود مكي.

في أثناء انتخابات مجلس الشعب 2005 قامت الدولة بتشكيل مجموعة من القضاة لمراقبة سير العملية الانتخابية، وتم ترتيب الإشراف القضائي على الانتخابات بواسطة نادي القضاة، والذي يعد الهيئة القضائية الممثلة لقضاة مصر، ورصدت هذه اللجنة العديد من الانتهاكات في عدد من المراكز الانتخابية، وطالبت اللجنة بفتح تحقيق في تزوير الانتخابات وفي التهديد والاعتداء على القضاة المشرفين على الانتخابات، والتي تمت بواسطة رجال الشرطة المسؤولين عن حماية القضاة خلال الانتخابات.

بالإضافة لذلك فقد طالب القضاة باستقلال القضاء المصري وباجراء اصلاحات عامة في الدولة سواء على المستوى القضائي أو السياسي أو الاقتصادي. [2]

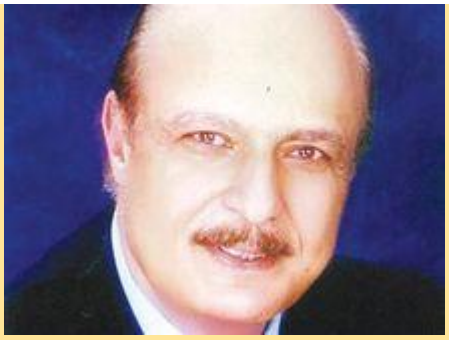

وزير العدل محمود أبو الليل، الذي أمر باحالة البسطويسي ومكي لمحكمة تأديبية.

أصدر وزير العدل، محمود أبو الليل، أمره باستدعاء القضاة ومثلوا للمحاكمة التأديبية بتهمة إهانة القضاء وتولى الحكم في القضية المستشار أحمد رفعت خفاجي رئيس محكمة جنايات شمال القاهرة وكان رئيس هيئة النيابة الادارية.[3] ورئيس محكمة القيم. وقام نادي القضاة بتنظيم اعتصام احتجاجي على ذلك القرار، شارك فيه عدد كبير من القضاة والمواطنين وشاركوا في الاحتجاجات دعما لمطالب القضاة.

قامت الشرطة بمهاجمة المعتصمين ومحاصرتهم بآلاف الضباط، وتم رضهم وتحميلهم بالإكراه في شاحنات للبضائع. وألقي القبض على 50 شخص بتهمة تشجيع ومساندة القضاة، علي الرغم من أن هذا لا يعد جريمة في القانون المصري، وتمت هذه الاعتقالات بناء علي قانون الطوارئ علي الرغم من إصرار الحكومة علي أنها لن تستخدمه إلا في محاربة الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

وبعد قيام ثورة 25 يناير صرح المستشار أبو الليل أنه أصدر قراره بإحالة القاضيين هشام البسطويسي والمستشار أحمد مكي أثناء ما عرف بمجزرة القضاة الثانية في 2006، بناء على أوامر مباشرة من الرئيس السابق حسني مبارك، وأنه كان متعاطفا بصفة شخصية مع القاضيين لكنه أجبر على هذا القرار.[4]

ردود الفعل

في مايو 2006، خرجت مظاهرات في وسط القاهرة احتجاجا على محاكمة المستشارين البسطاويسي ومكي وقامت قوات الأمن باعتقال 300 متظاهر. ومن بين المعتقلين محمد عبد القدوس الصحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين وحركة كفاية والذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين وبعض قيادات المعارضة. كما قام رجال شرطة يرتدون ملابس مدنية بمنع المصورين من مؤسسات إخبارية منها رويترز وقناة الجزيرة الفضائية.[5]

وفي 18 مايو 2006، توجه وفدا يمثل ست وعشرين منظمة حقوقية إلي دار القضاء العالي لتسليم مذكرة احتجاج علي التحقيق مع المستشارين هشام البسطويسى ومحمود مكي وذلك للسيد المستشار فتحي خليفة رئيس لجنة التأديب الذي رفض تسلم المذكرة الاحتجاجية والتي أعلن فيها عن تضامن المنظمات الحقوقية وتأيدها لاستقلال السلطة القضائية ودعمها للمعتقلين الذين تم القبض عليهم علي خلفية مساندة القضاة وتطالب السلطات المصرية بسرعة الإفراج عن جميع المعتقلين في هذه الأحداث. [6] وقد تمت ترقية فتحي خليفة لاحقاً ليصبح رئيس محكمة النقض.

مذخخة القضاة الثانية – المعرفة

المستشار أحمد رفعت خفاجي، الذي ترأس المحكمة التأديبية للقضاة المطالبين بالاصلاح، بسطويسي ومكي.

مجزرة القضاة الثانية، حدثت في أبريل 2006، هي أحداث محاكمة مجموعة من القضاة الإصلاحيين المصريين طالبوا باستقلال القضاء، فتم إحالتهم للمحاكمة ومنهم المستشارين هشام البسطويسي ومحمود مكي نائبي رئيس محكمة النقض المصرية. [1]

خلفية

المستشار هشام البسطويسي. محمود مكي.

في أثناء انتخابات مجلس الشعب 2005 قامت الدولة بتشكيل مجموعة من القضاة لمراقبة سير العملية الانتخابية، وتم ترتيب الإشراف القضائي على الانتخابات بواسطة نادي القضاة، والذي يعد الهيئة القضائية الممثلة لقضاة مصر، ورصدت هذه اللجنة العديد من الانتهاكات في عدد من المراكز الانتخابية، وطالبت اللجنة بفتح تحقيق في تزوير الانتخابات وفي التهديد والاعتداء على القضاة المشرفين على الانتخابات، والتي تمت بواسطة رجال الشرطة المسؤولين عن حماية القضاة خلال الانتخابات.

بالإضافة لذلك فقد طالب القضاة باستقلال القضاء المصري وباجراء اصلاحات عامة في الدولة سواء على المستوى القضائي أو السياسي أو الاقتصادي. [2]

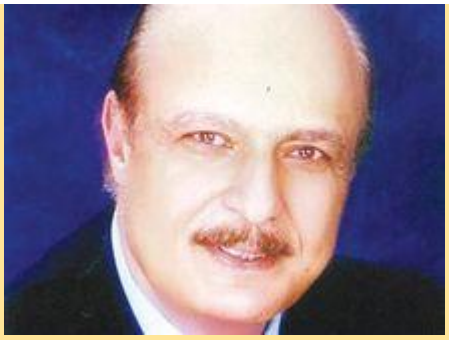

وزير العدل محمود أبو الليل، الذي أمر باحالة البسطويسي ومكي لمحكمة تأديبية.

أصدر وزير العدل، محمود أبو الليل، أمره باستدعاء القضاة ومثلوا للمحاكمة التأديبية بتهمة إهانة القضاء. وتولى الحكم في القضية المستشار أحمد رفعت خفاجي رئيس محكمة جنايات شمال القاهرة وكان رئيس هيئة النيابة الادارية.[3] ورئيس محكمة القيم. وقام نادي القضاة بتنظيم اعتصام احتجاجي على ذلك القرار، شارك فيه عدد كبير من القضاة والمواطنين وشاركوا في الاحتجاجات دعما لمطالب القضاة. قامت الشرطة بمهاجمة المعتصمين ومحاصرتهم بآلاف الضباط، وتم رضهم وتحميلهم بالإكراه في شاحنات للبضائع. وألقي القبض على 50 شخص بتهمة تشجيع ومساندة القضاة، علي الرغم من أن هذا لا يعد جريمة في القانون المصري، وتمت هذه الاعتقالات بناء علي قانون الطوارئ علي الرغم من إصرار الحكومة علي أنها لن تستخدمه إلا في محاربة الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

وبعد قيام ثورة 25 يناير صرح المستشار أبو الليل أنه أصدر قراره بإحالة القاضيين هشام البسطويسي والمستشار أحمد مكي أثناء ما عرف بمجزرة القضاة الثانية في 2006، بناء على أوامر مباشرة من الرئيس السابق حسني مبارك، وأنه كان متعاطفا بصفة شخصية مع القاضيين لكنه أجبر على هذا القرار.[4]

ردود الفعل

في مايو 2006، خرجت مظاهرات في وسط القاهرة احتجاجا على محاكمة المستشارين البسطاويسي ومكي وقامت قوات الأمن باعتقال 300 متظاهر. ومن بين المعتقلين محمد عبد القدوس الصحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين وحركة كفاية والذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين وبعض قيادات المعارضة. كما قام رجال شرطة يرتدون ملابس مدنية بمنع المصورين من مؤسسات إخبارية منها رويترز وقناة الجزيرة الفضائية.[5]

وفي 18 مايو 2006، توجه وفدا يمثل ست وعشرين منظمة حقوقية إلي دار القضاء العالي لتسليم مذكرة احتجاج علي التحقيق مع المستشارين هشام البسطويسى ومحمود مكي وذلك للسيد المستشار فتحي خليفة رئيس لجنة التأديب الذي رفض تسلم المذكرة الاحتجاجية والتي أعلن فيها عن تضامن المنظمات الحقوقية وتأيدها لاستقلال السلطة القضائية ودعمها للمعتقلين الذين تم القبض عليهم علي خلفية مساندة القضاة وتطالب السلطات المصرية بسرعة الإفراج عن جميع المعتقلين في هذه الأحداث.[6] وقد تمت ترقية فتحي خليفة لاحقاً ليصبح رئيس محكمة النقض.

كيف أكملت مذكرة "عبد الناصر" للقضاة بذبح وزير العدل؟

كيف أكملت مذكرة "عبد الناصر" للقضاة بذبح وزير العدل؟ | الجزيرة نت

د. محمد الجوادي

بعد ساعة من إتمام كل إجراءات مذكرة القضاء في نهاية أغسطس 1969 فإن الرئيس جمال عبد الناصر تحكمه التي تعالى بها على مؤيديه، أقال الوزير المسؤول عن المذكرة إعدادا وتجهيزا وتقنينا وصياغة وإخراجا وهو المستشار محمد أبو نصير. الأمر مفهوم في إطار ميكيافيلي ومفهوم أيضا في إطار بروتوكولات حكام العسكر، لكن وزير الزراعة المهندس سيد مرعي الذي كان من أقارب عائلة أبو نصير وكان يكن له العداوة، تبرع في مذكراته وتطوع فأسند إلى نفسه دور الحفار الذي حفر لأبو نصير فأزاحه من منصبه في ظل تفسيره لسبب مذكرة القضاة ومسيرها ونهاية الوزير.

لنقرأ هذه الفقرات المختارة من مذكرات الوزير سيد مرعي الفخور بالحفر لزميله حيث يرويها وهو يتصور أنه صنع الصواب وصاغ الحكمة:

"...بدأت تلك الأزمة عندما نوقشت في مجلس الوزراء تقارير بأن بعض القضاة يوجهون انتقادات أساسية لنظام الحكم، ولجمال عبد الناصر شخصيا، وأن هؤلاء القضاة يباشرون نشاطهم داخل «نادي القضاة» بحيث تحول

أصبح هناك قضاة يعادون القوانين ذاتها التي حملت إجراءات اشتراكية، فإنهم في هذه الحالة يصبحون عرضة لتغلب مشاعرهم الشخصية والتزامات القرابة وموقفهم الطبقي.. وبالتالي يفقدون حيادهم المطلوب

النادي إلى ما يشبه خلية ضد نظام الحكم".

"ويومها لم يبت الرئيس جمال عبد الناصر برأي في هذه التقارير.. وإنما طلب من السيد محمد أبو نصير وزير العدل أن يبحث في ذلك، ويوافي مجلس الوزراء في اجتماعه التالي بتقرير عن هذا الموضوع.."

"وجاء الاجتماع التالي، فبادر السيد محمد أبو نصير بتلاوة تقرير أعده عن الموضوع.. وشرح فيه أن هناك نشاطا معاديا لنظام الحكم يجري في نادي القضاة وأنه حاول التفاهم مع متزعمي هذا النشاط فلم ينجح، لأنهم يعترضون على كل شيء وينتقدون كل شيء.. وأنه بالبحث تبين أن هؤلاء المتزعمين -وعددهم أسماءهم- ينتمون إلى أسس غنية وإقطاعية تعادي النظام الاشتراكي من أساسه لأنهم ينتمون إلى أسس أضيرت من قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم.. بالإضافة إلى أن بعضهم تربطه قرابة ببعض المعزولين سياسيا من السياسيين القدامى قبل الثورة، ثم انتهى بأن مسؤوليته كوزير للعدل تحتم عليه فصلهم من القضاء بالإضافة إلى حل مجلس إدارة نادي القضاة.."

"وهنا طلب السيد شعراوي جمعة الكلمة وقال: إنه كوزير للداخلية يؤيد المعلومات الواردة ببيان السيد وزير العدل.. وأن السماح باستمرار هذا الاتجاه يهدد بعواقب جسيمة.. لأن هؤلاء القضاة يحاولون إشاعة روح التذمر في السلك القضائي كله ضد نظام الحكم، وضد جمال عبد الناصر، وضد القوانين الاشتراكية".

"وهنا قال جمال عبد الناصر: إنني أرى أن القضاء لا يمكن أن يسير بهذه الطريقة فنحن ننظر إلى القضاء كجهة محايدة تنفذ القانون بالعدل.. أما وقد أصبح هناك قضاة يعادون القوانين ذاتها التي حملت إجراءات اشتراكية، فإنهم في هذه الحالة يصبحون عرضة لتغلب مشاعرهم الشخصية والتزامات القرابة وموقفهم الطبقي.. وبالتالي يفقدون حيادهم المطلوب.. وبالتالي فلا بد من إجراءات سريعة لنقل هؤلاء القضاة إلى وظائف أخرى خارج السلك القضائي".

"لم يكن الموضوع في الواقع مطروحا للنقاش، وإنما كان واضحا أن الرئيس جمال عبد الناصر يصدق تماما البيانات التي أدلى بها السيدان محمد أبو نصير، وشعراوي جمعة.. وأنه قرر فعلا اتخاذ إجراء عنيف ضد هؤلاء القضاة".

"ولأنني أعرف السيد محمد أبو نصير جيدا، بل وتربطني به صلة من القرابة فقد بدأت أشكك في صحة المعلومات التي أدلى بها.. وبالتالي في مدى سلامة هذا الإجراء الذي سيتم اتخاذه.. وجلست طوال جلسة مجلس الوزراء مهموما ومكتئبا ورغم أنني حاولت مداواة ذلك إلا أنه يبدو أن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه قد لاحظ ذلك أثناء الجلسة.. وعدت إلى بيتي وأنا في هذه الحالة من الاكتئاب".

"وفي اليوم التالي اتصل بي محمد حسنين هيكل تليفونيا وطلب مني ان نتناول العشاء معا، وليكن ذلك في روف فندق «سمير اميس".. "وعندما ذهبت في الموعد فاتحني هيكل في الموضوع مباشرة قائلا: "يبدو أن الرئيس قد لاحظ

عليك أمس في اجتماع مجلس الوزراء أنك غير مستريح للمناقشة التي جرت، وطلب مني أن أتعرف على وجهة نظرك، وسوف أبلغها له كما تعبر عنها بالضبط".

قلت له: أنا فعلا لم أعلق في هذه الجلسة على هذا الموضوع لا بالموافقة ولا بالاعتراض.

قال هيكل: لا.. أكثر من ذلك.. واضح أنك كنت غير راض..

قلت له: أنا فعلا غير راض.. ووجهة نظري في هذا الموضوع والتي أرجو أن تبلغها للرئيس حرفيا، هي أنه عندما تصل الأمور إلى هذه الدرجة فإن الذي يجب أن يحاسب هو وزير العدل وليس القضاة أنفسهم.

سألني هيكل: لماذا؟

قلت له: لأننا نجتاز فترة من الفترات التي يجب فيها على وزير العدل أن يلعب دورا أساسيا في إقناع الناس وتجميع الصفوف، وليس تمزيق الصفوف كما يفعل محمد أبو نصير.. ففي وزارتي مثلا.. إذا حدث أن مديري الزراعة ثاروا ضدي فإن الحل في هذه الحالة يكون بإبعادي وليس بإبعادهم هم، لأنه ليس من المعقول أن يكونوا جميعا على خطأ وأنا وحدي على صواب. وفيما يتعلق بالقضاء فأنا استمعت لوجهة نظر محمد أبو نصير أمس.. ولكني أعرف أيضا وجهة النظر الأخرى وأرى أنها أكثر إقناعا.. ومبدأ فصل القضاة الذي طرحه محمد أبو نصير أمس هو مبدأ خطير أرجو ألا يتم الانسياق إليه بتأثير البيانات الخاطئة التي قدمها وزير العدل وأيده فيها وزير الداخلية.

"وقد قام السيد محمد حسنين هيكل بإبلاغ وجهة نظري كاملة فعلا إلى الرئيس جمال عبد الناصر.. ولكن الظروف شاءت أن تتم «المذبحة» فعلا بوقائعها التي أصبحت معروفة بعد ذلك".

تلك كانت شهادة مهمة حاول عبد الله إمام

في كتابه "مذبحة القضاء" الدفاع عن عبد الناصر ونظامه القمعي والديكتاتوري

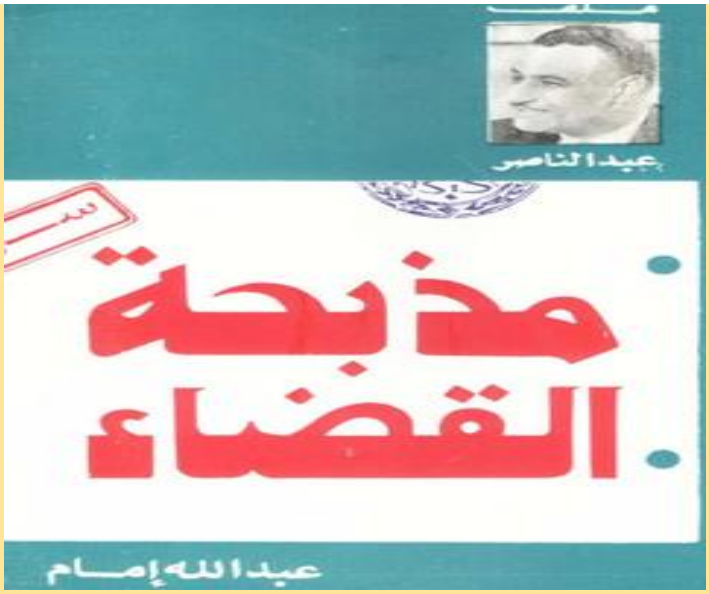

عبد الله إمام – مذبحة القضاء – موقع الدكتور علي السلمي